Jordan Journal of Islamic Studies

Volume 16 | Issue 1 Article 19

3-1-2020

دفع المطاعن عن قراءة الإمام ابن كثير المكي -لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ- بحذف ألف لا Refuting the Impeachment of the Reading of Imam Ibn Kathir al-Makki (to swear by the Day of Resurrection) by Deleting the Letter (a) from the word (La)

Yaser Assayed Nower
The World Islamic Sciences University, yasernower@yahoo.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois

Part of the Islamic Studies Commons

Recommended Citation

Nower, Yaser Assayed (2020) "دفع المطاعن عن قراءة الإمام ابن كثير المكي -لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ- بحذف ألف لا Refuting the Impeachment of the Reading of Imam Ibn Kathir al-Makki (to swear by the Day of Resurrection) by Deleting the Letter (a) from the word (La)," *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 16: Iss. 1, Article 19.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss1/19

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

? ???????? ???????? ????????????- ???? ??? ?? Refuting the Impeachment of the Reading of Imam Ibn Kathir al-Makki (to swear by the Day of Resurrec

دفع المطاعن عن قراءة الإمام ابن كثير المكي ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ بحذف ألف لا

د. ياسر السيد نوير*

تاريخ وصول البحث: ٢٠١٨/٣/١٥م تاريخ قبول البحث: ٢٠١٩/٣/١٠م

ملخص

القَسَم من الأساليب التي جاءت عن العرب، ووردت في القرآن الكريم، ومن المعلوم لدى اللغويين أن أسلوب القسم من المؤكدات؛ إذ يؤكد صدق المُخْبِر من جهة، والمُخْبَر من جهة أخرى، كذا عظمة المقسم به؛ فيُمَكِّن الخبر في النفوس ويقويه، ومع كل ما سلف وقف بعضهم من صيغة **(لأقسم)** بحذف ألف "لا" الواردة قراءةً وسنداً عن الإمام ابن كثير المكي[١] أحد الأئمة السبعة المجمع على صحة قراءتهم في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[القيامة: ١] مواقف متباينة، فمنهم الشاك، ومنهم المتجاهل، ومنهم المنكر، ومنهم الخصم الألد، مع تسليم الجميع بصحة سندها، مع أن السبب الرئيس للقسم في كتاب الله –تعالى– إزالة الشكوك، وإحباط الشبهات، وإقامة الحجة، وتوكيد الأخبار؛ لتطمئن نفس المخاطب إلى الخبر، لا سيما في الأمور العظيمة إذ لا يقسم المولى –سبحانه– إلا على عظيم، ولتقرير إعجاز الكتاب المنزل على سيدنا رسول الله ﷺ، باستخدامه أساليب العرب الفصحاء.

Abstract

The Swear of the methods that came from the Arabs, and was written in the Koran, it is known to linguists that the style of the Swear of certainty, as confirms the veracity of the Prophet on the one direction, and Believe what he says From another direction, such greatness Loved it by; can news in the souls and strengthen, and with all the above Some of the seven imams agreed on the validity of their reading in the verse: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[القيامة: ١] Different positions, some of which are doubtful, Including the ignored, including the evil, including the old adversary, with the surrender of all the validity of the bond, although the main reason for the Swear In the Book of Allaah Almighty remove suspicions, and frustrate suspicions, and establish the argument, and the confirmation of news; to reassure the same address to the news, especially in the great things as The Swear of the Almighty God, but great; and to report the miracle of the book home to our Prophet, the Messenger of Allah On him, using the methods of Arab Alvsaha.

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله وصفيه من خلقه وحبيبه، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فقد جاء القسم في القرآن الكريم بصيغٍ شتى، مع انفراده باستخدام صيغة "لا أقسم"[٢] مفتتح بها[٣] وحشو[٤]، كذا جاء

* أستاذ مساعد، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 1, Art. 19

حذف ألف (لا) من "لا أقسم" لتصبح" لأقسم" في موضع واحد –من الكتاب العزيز–[٥] لقارئ واحد[٦] مجمع على صحة قراءته، مما كان يسترعي انتباهي، نتج عنه بعض التساؤلات أرجو أن أكون أسهمت ولو بجزء وجيز في الإجابة عن بعضها.

أسباب اختيار الموضوع.

١- دفع مطاعن المتجرئين على قراءة متواترة وردت عن أحد الأئمة المجمع على صحة قرأتهم ونقلهم ـ ابن كثير المكي ـ والتي قرأ بها سيدنا رسول الله ﷺ يقيناً ونقلت عنه تواتراً.

٢- الدفاع عن القرآن الكريم ببيان صحة وجه حذف ألف "لا" من قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[القيامة: ١].

٣- بيان مدى الإعجاز القرآني؛ إذ استخدم من كلام العرب صيغة تفرد هو بها.

مشكلة الدراسة.

تكمن مشكلة الدراسة في اعتراض بعضهم على قراءة متواترة منزلة من رب العالمين قرأ بها النبي ﷺ أفصح العرب "لأقسم بيوم القيامة" بحذف ألف "لا".

– إذ كان السبب الرئيس لهذا الاعتراض بعض القواعد النحوية التي وضعها أئمة اللغة التي استقوها ـ علماء اللغة ـ من كلام العرب شعراً ونثراً، وكان الأولى بهم أن يستقوا تلك القواعد من القرآن الكريم بقراءاته المتواترة؛ وذلك لبيان وجه من أوجه إعجازه من ناحية، ولدفع الاعترض على بعض القراءات القرآنية التي وقع فيها بعضهم متعصباً لقاعدة نحوية أخذ بها إمامه والتي منها" لأقسم بيوم القيامة" بحذف ألف "لا" من ناحية أخرى.

– هذه القواعد التي وضعها هؤلاء الأئمة لم تشمل ولم تُضَمَن لغات القبائل العربية جميعها، ولم يدعِ أحدٌ منهم الإحاطة باللغة علماً، فكيف يحكمون على شيء لم يحيطوا بجميعه علماً! لذا اعتراها بعض النقص ـ القواعد النحوية ـ فأخذ الذين جاؤوا من بعدهم تلك القواعد وجعلوها من المُسَلَمَات، وظنوا عدم جواز مخالفتها، فتعددت المدارس بتعدد الأئمة وتعصب كل صاحب مذهب لمذهبه وظنه من الدين متعصباً لقاعدة نحوية تمكنت من نفسه، مع أن القرآن يجب أن يكون هو: الأساس الأول لتقعيد اللغة، وبيان صحيحها من سقيمها.

أهداف الدراسة.

١- بيان أن القسم أسلوب عربي استخدمته العرب؛ لتأكيد وتعزيز أمر مخبر به، وإن لم تستخدم صيغة "لأقسم" –بإثبات الألف وحذفه– فقد استخدمت –العرب– أساليب أخرى متقاربة في المعنى لهذا الأسلوب؛ لتأكيد بعض المعاني التي تحتاج لذلك.

٢- إثبات صحة صيغة "لأقسم" بإثبات الألف وحذفه عربيةً، مع أن العرب لم تستخدم هذه الصيغة لا شعراً ولا نثراً، وإن استخدمت حرف "لا"، وفعل الأمر "أقسم".

٣- فهم معاني ومدلولات هذه الصيغة "لا أقسم" من جهة، وبيان بعض مدلولات وأسرار قراءة ابن كثير المكي بحذف ألف "لا" من "لا أقسم" ببيان سبب وردها في هذا الموضع فقط دون بقية المواضع، مما يؤدي حتماً إلى زيادة الاسْتِيْثَاق للمُنَزَّل –القرآن الكريم– قراءةً ومعنىً من جهة، وترسيخ عقيدة المسلم من جهة أخرى.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss1/19

? ???????? ???????? ????????????- ???? ??? ?? Refuting the Impeachment of the Reading of Imam Ibn Kathir al-Makki (to swear by the Day of Resurrec

منهجية البحث.

قامت الدراسة على المنهج الاستقرائي، ثم منهج تحليل المضمون، وهو: أحد أشكال المنهج الوصفي، وفق الخطوات الإجرائية الآتية:

١- دراسة فعل الأمر من مادة القسم (ق س م) الوارد في كتاب الله -تعالى- الصادر من المولى -سبحانه- "**أقسم**" المسبوق بحرف "لا".

٢- استنباط معاني تلك الآيات، وما أفاده القسم لها من خلال تفسير تلك الآيات بمراعاة سباق الآية[٧] وسياقها[٨] من جهة، والمعنى العام للآية أو السورة من جهة أخرى.

٣- ركزت على الآيات التي وردت فيها هذه الصيغة (لا أقسم) في القرآن الكريم، وكنت أشد تركيزاً، على صيغة "**لا أقسم**" الواردة في مستهل سورة القيامة[٩].

٤- كَتَبْتُ الآيات بالرسم العثماني، إذ اعتمدت في كتابتها على مصحف المدينة المنورة برواية حفص عن عاصم، مع ذكر اسم السورة ورقم الآية في الأصل.

خطة البحث.

اقتضت طبيعة البحث أن يتألف من: مبحثين يتقدمهما مقدمة، ينتهيان بخاتمة.

أما المقدمة، فتناولت فيها: أسباب اختيار الموضوع، مشكلة الدراسة، أهداف الدراسة، منهجية البحث، خطة البحث.

المبحث الأول: ادعاء زيادة "لا" من صيغة(لا أقسم)، ومناقشتها.

المطلب الأول: رأي سيبويه ومناقشته.

المطلب الثاني: رأي أبي عليّ الفارسيّ ومناقشته.

المطلب الثالث: مناقشة القائلين بزيادة (لا) في بداية الكلام؛ لأنها في حكم المتوسطة، ومناقشته.

المطلب الرابع: قولهم: إنّ (لا) زائدة في الكلام، وفائدتها: التوكيد، ومناقشته.

المبحث الثاني: اختلاف النحويين والمفسرين في "لا" أصلاً ومعنىً. ويشتمل على ثلاثة مطالب، على النحو الآتي:

المطلب الأول: قولهم: إن (لا) في (لا أُقْسِمُ) ردٌّ لكلامٍ يُخَالِفُ المُقْسَمَ عليه، و(أُقْسِمُ) كلامٌ مُسْتَأْنف.

المطلب الثاني: قولهم: إن (لا) في(لا أُقْسِمُ) معناها: النَّهْيُ عَن التَّكْذِيْبِ، ومناقشته.

المطلب الثالث: قولهم: إن أَصْلُ (لا أُقْسِمُ): (لأُقْسِمُ)، ومناقشته.

الفرع الأول: موقف المفسِّرين من هذه القراءة.

الفرع الثاني: التَّخْرِيْجَات النَّحْوِيَّة والدَّلالِيَّة لقِرَاءَةِ (لأُقْسِمُ).

الفرع الثالث: مناقشة الرأيين والترجيح بينهما: أ ـ اعتراض بعضهم على هذا التوجيه، وسببه. خلاصة قول المعترضين. ب- أدلة أبي حيان؛ لرد اعتراض المعترضين ومناقشتها. ج ـ رد شبهة أبي حيان بجواز حذف النون للفعل المضارع إذا كان جوابًا للقسم. خلاصة القول: أولاً ـ الفهم الخاطئ لقول الزمخشري.

ثانياً ـ أنَّ لفظ القسم لا بد أن يسبق بلام جواب القسم الداخلة على فعل الحال؛ ليدلَّ على وجود قسم.

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 1, Art. 19

المبحث الأول:
ادعاء زيادة "لا" من صيغة (لا أقسم)، ومناقشتها.

توطئـــة.

أولاً: نؤكد على وجوب الاعتقاد بسلامة عقيدة هؤلاء العلماء الكبار، كيف لا وهم السبب الرئيس لحفظ اللغة، والدين.

ثانياً: اللفظ الذي استعمله هؤلاء الكبار(زيادة، شذوذ، إقحام، صلة، توكيد، إلغاء، حشو،...) لا يفهم منه أبداً أنه لا أثر له في المعني، إنما يقصدون به عدم وجود له أثر في الإعراب فوجوده وحذفه سواء من هذه الناحية فقط.

هذا وقد ادعى قلة من علماء اللغة والقراءات والتفسير زيادة "لا" من "لا أُقْسِمُ"، ليكون مَعْنَاها أُقْسِمُ.

فمنهم من قال: ((إنَّها زائدةٌ، ودخولها في الكلام كخروجها[١٠]، ومنهم من قال: إنَّها زائدةٌ شذوذًا في مواضع يُوقَفُ فيها مع السماع[١١]، ومنهم من قال عادة العرب أن تزيد في بناء الاسْم؛ ليشعر بزيادة المعنى الدالِّ عليه))[١٢].

مع أن **ابن يعيش** يقول: ((نعني بالزائد أنْ يكون دُخُوله كخروجه من غير إحداث معنى))[١٣].

المطلب الأول: رأي سيبويه ومناقشته.

قال سيبويه: ((وَتَقُوْلُ: لا مَنْ يَأْتِكَ تُعْطِهْ وَلا مَنْ يُعْطِكَ تَأْتِهْ، مِنْ قِبَلِ أنَّ لا لَيْسَتْ كَإِذْ وَأَشْبَاهِهَا؛ وذلك لأنَّها **لَغْوٌ**[١٤] بِمَنْزِلَةِ "**مَا**" في قوله، ﷻ: **﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّـهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾**[آل عمران: ١٥٩]، فَمَا بَعْدَهُ كَشَيْءٍ لَيْسَ قَبْلَهُ **(لا)** ألا تَرَاهَا تَدْخُلُ عَلَى المَجْرُوْرِ فلا تُغَيِّرُهُ عَنْ حَالِهِ، تَقُوْلُ: مَرَرْتُ برَجُلٍ لا قَائِمٍ ولا قَاعِدٍ، وتَدْخُلُ على النَّصْبِ فلا تُغَيِّرُهُ عن حَالِهِ، تقول: لا مَرْحَبًا ولا أَهْلا فلا تَغَيِّر الشَّيْءَ عن حَالِهِ التي كان عليها قَبْلَ أنْ تَنْفِيه، ولا تَنْفِيْهِ مُغَيِّرًا عن حَالِه ـ يَعْنِي في الإعْرَاب التي كان عليها ـ فَصَارَ ما بَعْدَهَا مَعَهَا بِمَنْزِلَة حَرْفٍ وَاحِدٍ لَيْسَتْ فِيْهِ "**لا**"))[١٥].

<u>مناقشة قول سيبويه.</u>

وإذا علمنا أنَّ **اللغو:** ((ضمُّ الكلام ما هو ساقط العبرة منه، وهو الذي لا معنى له في حق ثبوت الحكم))[١٦] أدركنا أنَّ من غير اللائق اسْتِعمال هذا اللفظ لوصف كلمةٍ، أو حرفٍ في كتاب الله ـ جلَّ جلاله ـ ويؤكِّد ما ذهبنا إليه الاسْتِعمال القرآنيُّ للكلمة، فقد وردت في مواضع عدة من القرآن الكريم، لم تكن في واحدةٍ منها صفةً محمودةً، فكيف نتجرأ على وصف كلام الله –جلَّ جلاله– بهذه الصفة؟

قال تعالى: **﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾**[المؤمنون: ١: ٣]، وقال: **﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ﴾** [القصص: ٥٥]، وقال: **﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾**[الفرقان: ٧٢]، وقال: **﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَٰكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾**[البقرة: ٢٢٥]، وقال: **﴿يَتَنَازَعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾**[الطور: ٢٣].

المطلب الثاني: رأي أبـي عليّ الفارسيّ ومناقشته.

قال أبو عليّ الفارسيّ: ((وربَّما أنكر منكرون وقوع هذه الحروف **زوائد**، وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنَّهم لم يجدوه في اللغة فلم يُدْخِلُوا فيها ما لم يجدوه منها، أو يكونوا أنكروه لرأيٍ رأوه، فإنْ كانوا أنكروا؛ لأنَّهم لم يجدوه في اللغة فيجب إذا

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss1/19

? ???????? ???????? ????????????- ???? ??? ?? Refuting the Impeachment of the Reading of Imam Ibn Kathir al-Makki (to swear by the Day of Resurrec

وجدوا من ذلك ما لا مصرف له في التنزيل والشعر وسائر الكلام إلا إلى الزيادة أنْ يتركوا إنكاره، لما رأوه إليه؛ لأنَّ ذلك الرأي فاسدٌ، لدفعه الوجود ونفيه الموجب، وفي التنزيل ﴿**لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ**﴾[الحديد: ٢٩]، و﴿**مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا**﴾[نوح: ٢٥]، و﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ**﴾[آل عمران: ١٥٩]، وفي الشعر من ذلك ما لا يحصى كثرةً، ولا مصرف له إلا إلى الزيادة[١٧].

مناقشة رأي الفارسي.

حاول الفارسي إقناع منكري الزيادة في القرآن الكريم بسرد بعض الأدلة من الكتاب العزيز، ومع ذلك يمكن نقد كلامه من أوجه منها:

الأوَّل: ورود الحروف زائدة في شعر العرب ونثرهم ليس دليلا على إمكانيَّة إثبات وجود الزيادة في القرآن الكريم؛ فالشعراء الأقحاح[١٨] لا يلجأون لتلك الزيادات، ولا يضطرون إليها إلا ما ندر، وربما عدوه من المعيب، كذا الخطباء البارعون؛ لأن الكلام الفصيح ينهمر منهم كالنهر المتدفق، وبعضهم يَرَوْنَ للزيادة فوائد معنويَّة، كالتوكيد، وإنْ لم تكن موجودةً فلابدَّ من وجود فائدة لفظية مثل: ((تزيين اللفظ، وكون زيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها تهيأ؛ لاسْتِقامة وزن الشعر ولحُسن السجع، أو غير ذلك من الفوائد اللفظيَّة))[١٩].

والذي نعتقده ونؤمن به أنَّ كلام الله ـ جلَّ جلاله ـ معجز لا يضاهيه كلام ولا ضرورة تُلْجِئه إلى التزيين ولا التكلف.

الثاني: أقول: ما الحرف الزائد في نظر أبي عليّ وما ضرورة وجوده في الجملة؟ إلا أنْ يكون عبثا.

لذا يقول **الإسترآبادي:** في عدم تجويز خلو الحرف الذي سَمُّوه زائداً من الفوائد اللفظيَّة والمعنويَّة معا ((وإلا لَعُدَّت عبثًا، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء، ولاسيَّما في كلام الباري تعالى))[٢٠].

الثالث: لم يقصد أبو علي –رحمه الله تعالى– بالزائد الذي ليس له معنى –كما هو متبادر للفهم– إنما يقصد: عدم تأثيره في الكلمة إعراباً؛ لذا سماه زائداً.

الرابع: ضرب أبو علي الفارسي أمثلةً من القرآن الكريم جاءت على ما تَعَارف عليه العرب في مجرى خطابهم واستدلَّ بها على قبول الزيادة.

النتيجة.

مما سبق، يمكننا أن نقول: إن **الإمام أبو علي** قصد بكلمة **زيادة** عدم تأثيرها فيما بعدها لفظاً، لا معنى؛ إذ هي من أساليب العرب وكلامهم، وهو أول من يعلم دقَّة اللغة العربية في استعمال الحروف والألفاظ والتعابير، كلٌّ في موضعه ولكلٍّ معناه الذي يطلبه، لاسيَّما في القرآن الكريم، بحيث إنَّ لكلِّ لفظةٍ فيه (اسمًا كانت، أو فعلا، أو حرفًا) معنًى، فـ((لا تكون هذه اللفظة إلا كأنَّها خُلِقَت لذلك المعنى خلقًا، وأُفْرِغَت عليه إفْراغًا، حتَّى لا يُنَاسِبُه غيرها فيما يَلْتَئِم على لسان المُتَكَلِّم، ولا يكون في موضعها أَلْيَق منها في مذهبه ولحن قومه وطريقة لُغَتِهِ))[٢١]، والقرآن الكريم، أيضا، ((لو نُزِعَتْ كلمة منه أو أُزِيْلَت عن وجهها ثُمَّ أُدِير لسان العرب كلّه على أحسن منها في تأليفها وموقعها وسدادها، لم يَتَهَيَّأ ذلك، ولا اتَّسَعت له اللغة بكلمةٍ واحدةٍ))[٢٢].

ومن النحويين من يسمِّي ما ادعوه زيادة صلةً، أو حشواً، أو إلغاءً:

قال **ابْن يعيش:** ((والصِّلَة والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين))[٢٣].

وقال بعضهم: ((وقد تجنَّب كثيرٌ من النحويين والمفسِّرين إطلاق لفظ الزيادة على ما في التنزيل من هذه المسألة تأدُّبًا،

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 1, Art. 19

ومن الألفاظ التي تدور في مؤلفاتهم بالإضافة إلى لفظ الزيادة عند بعضهم: الإقحام، الصلة، التوكيد، والإلغاء، والحشو))[٢٤].

فلفظ (الحشو)؛ فيعبَّر به عمَّا لا فائدة فيه.

قال **عبد القاهر**: ((وأمَّا الحشو فإنَّمَا كُرِهَ وَذُمَّ وَأُنْكِرَ وَرُدَّ؛ لأنَّه خَلا مِنَ الفَائِدَة ولَمْ يَحُلْ منه بِعَائِدَة، وَلَو أَفَادَ لم يَكُنْ حَشْوًا ولم يُدْعَ لَغْوًا))[٢٥]، وقال ابن منقذ: ((الحَشْو أنْ تَأْتِي في الكلامِ بِأَلْفَاظٍ زَائِدَةٍ لَيْسَ فيها فَائِدَة))[٢٦]. ولذا ذهب صاحب التعريفات إلى أنَّ الحشوَ في اللغة ((ما يُمْلأُ به الوسادة، وفي الاصْطِلاح عبارة عن الزائد الذي لا طائل تحته))[٢٧]. ومن النحويين من يستعمل لفظة (شذوذ) فيما ادعوه زيادة الواقعة في حروف المعاني في القرآن الكريم، كقول ابن الحاجب عن **(لا)** من قوله تعالى: ﴿**فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ**﴾[الواقعة: ٧٥]، ((وشذَّت في مثل قوله تعالى: ﴿**فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ**﴾، وشبهه))[٢٨].

ومع أنَّ **أبا الحسن الجرجاني** يقول: ((الشاذ: ما يكون مخالفا للقياس من غير نظرٍ إلى قلة وجوده وكثرته))[٢٩].

المطلب الثالث: مناقشة القائلين بزيادة (لا) في بداية الكلام؛ لأنها في نظرهم حكمها حكم المتوسطة، ومناقشته.

من الجوانب التي اعْتَمَدَ القائلون بزيادة (لا) في صيغة (لا أُقْسِمُ) أنَّ سور القرآن كالسورة الواحدة فحكمها حكم التوسطة. قال الإمام **مكي** القيسي: ((قوله تعالى: ﴿**لَا أُقْسِمُ**﴾ (لا) زائدة؛ لأنَّها **في حكم المتوسطة**، لأنَّ القرآن كلَّه نزل مرَّةً واحدةً إلى سماء الدنيا، ثُمَّ نزل على النَّبي ﷺ بعد ذلك في نيف وعشرين سنة على ما شاء الله ممَّا يريد أنْ يُنَزِّل شيئًا بعد شيء))[٣٠].

<u>مناقشة رأي الإمام مكي.</u>

جعل الله –تعالى– البسملة بداية سور القرآن إلا سوره التوبة؛ ليعرف القارئ ابتداء السورة ونهايتها، وفي الحديث: "كان المسلمون لا يعلمون انقضاء السورة، حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم، فإذا نزلت بسم الله الرحمن الرحيم علموا أن السورة قد انقضت"[٣١].

لذا قال الإمام **الرازي**: ((إنَّ القرآن كالسورة الواحدة في **عدم التناقض**، فأمَّا في أنْ يُقْرَن بكلِّ آيةٍ ما قُرِنَ بالآية الأخرى فذلك غير جائزٍ؛ لأنَّه يُلْزِم جواز أنْ يُقْرَن بكلِّ إثباتٍ حرف النفي في سائر الآيات، وذلك يقتضي انْقِلاب كلِّ إثباتٍ نفيًا وانقلاب كلِّ نفيٍ إثباتًا، وإنَّه لا يجوز))[٣٢]. ويؤكد **الزركشي** القول بعدم الزيادة فيقول: ((حقُّها أنْ تكون آخراً وحشواً، وأمَّا وقوعها أوَّلا فلا لما فيه من التناقض))[٣٣].

وقال أبو عليٍّ الفارسيّ: (لا) صلة زائدة كما زيدت في قوله: ﴿**لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ**﴾[الحديد: ٢٩].

<u>مناقشة رأي الإمام أبي عليٍّ الفارسيّ.</u>

أولاً: قال **ابْن عطيَّة**: ((ويعترض هذا بأنَّ هذه في ابْتِدَاء كلامٍ، ولا تُزاد (لا) وما نحوها من الحروف إلا في تضاعيف الكلام، **فينفصل عن هذا بأنَّ القرآن كلَّه كالسورة الواحدة**، وهو في معنى الاتِّصَال فجاز فيه هذا))[٣٤].

فقول ابن عطية: "**فينفصل عن هذا**" يقصد به قوله: ﴿**لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ**﴾[الحديد: ٢٩] ينفصل –أي: لا يُشْبِهُ– قوله تعالى: ﴿**لَا أُقْسِمُ**﴾.

ثانياً: رفض كثيرٌ من النَّحويين والمفسِّرين ابْتِداء الكلام بالزائد، وعلى رأسهم **الفرَّاء**، إذْ جاء في معانيه: ((وقوله: (لا أُقْسِمُ) كان كثيرٌ من النحويين يقولون: (لا) صلة، ولا يُبْتَدأ بجحدٍ، ثُمَّ يُجْعَل صلةً يُرَادُ به الطرح؛ لأنَّ هذا لو جاز لَمْ يُعْرف

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss1/19

? ???????? ???????? ????????????- ???? ??? ?? Refuting the Impeachment of the Reading of Imam Ibn Kathir al-Makki (to swear by the Day of Resurrec

خبرٌ فيه جحدٌ من خبرٍ لا جحد فيه))[٣٥].

ثالثاً: القول بزيادة (لا) في قوله تعالى: ﴿**لَا أُقْسِمُ**﴾ جَعْلُ معنى(لا أُقْسِمُ) أُقْسِمُ، مرفوض، لـ((أنه يوجب الطعن في القرآن بحيث أنه لا يبقى الوثوق بنفيه وإثباته))[٣٦] فيجوز على هذا التقدير جَعْل النفي إثباتًا والإثبات نفيًا، وتجويزه يُفْضِي إلى أنْ لا يبقى الاعْتِمَاد على إثباته ولا على نفيه[٣٧].

المطلب الرابع: قولهم: إنّ (لا) زائدةٌ في الكلام، وفائدتها: التوكيد، ومناقشته.

أ- كثير من علماء النحو والتفسير يذكرون في كتبهم هذه العبارة "الزيادة"[٣٨] ولكنْ تبقى العبارة دائمًا -في نظري- ناقصة؛ لعدم بيان المراد منها على وجه التحديد، فكيف تؤكد (لا) المعنى؟ ثُمَّ تكون زائدةً، فهي -في نظري- إمَّا أنْ تكون زائدةً، أو يكون لها معنى وأثر.

ففي **الجانب الدلالي** لا يستقيم أنْ يتقدَّم حرف لنفي الفعل، ثُمَّ يُلْغى معناه الأصليّ ـ النفي ـ الذي هو: ((شطر الكلام؛ لأنَّ الكلام إمَّا إثباتٌ أو نفي))[٣٩] ليُعْطَى معنى التوكيد. لذا نرى بنت الشاطئ تلفت الأنظار أن "لا" وإن كان معناها **النفي فهي تفيد أيضاً توكيد المعنى** فتقول: ((إنَّ التأكيد عن طريق النفي ليس بغريبٍ عن مألوف اسْتِعْمَالِنَا، فأنت تقول لصاحبك: لا أُوصِيْك بفلانٍ، تأكيدًا للتوصية ومبالغةً في الاهْتِمَام بها،.... وإنَّما يرتهن سرُّ التعبير فيه بما في التأكيد بالنفي، على ما يبدو من تَنَاقُضِهما، من لفتٍ قويٍ، مثيرٍ للانتباه، فَضْلا عمَّا فيه من إقْنَاع نفسي بالغ، قلَّ أنْ يبلغه الأسلوب المعتاد))[٤٠]. ومعنى زيادة (لا) في صيغة (لا أُقْسِمُ) إلْغَاء معنى النفي فيها، فالنحويُّون بعد إلغائهم معنى النفي في (لا) يُحَمِّلُونَهَا فائدةً معنويَّةً هي: (التوكيد)، بقولهم: إنَّ الحرف الزائد لابدَّ أنْ يكون له إمَّا فائدة معنويَّة كالتوكيد، أو فائدة لفظيَّة كاسْتِقَامة وزن الشعر أو حسن السجع، ولا يجوز خُلوِّها من الفوائد اللفظيَّة والمعنويَّة معًا وإلا لعُدَّ عبثًا[٤١].

ومن المعاني التي أعطوها لزيادة (لا) في صيغة (لا أُقْسِمُ) غير معنى التوكيد ما ذكره أحد المفسِّرين من أنَّ (لا) زائدةٌ للزينة[٤٢]، ولكنَّه لم يوضِّح مقصودة بالزينة.

ب- من المعلوم أن المُؤَكِّدَ يلحق المُؤَكَّدَ ولا يَتَقَدَّم عليه[٤٣]، وهذا عكس ما نراه في زيادة (لا) -على ما ادعوه- في صيغة (لا أُقْسِمُ)، ومع علمي أنَّ التأكيد عن طريق النفي موجودٌ في كلامنا، وليس عن طريق زيادة أداة النفي، فكلامهم يدور حول الفائدة اللفظية لـ(لا) لا المعنى، لذا زادوها في الكلام؛ لإقامة وزن الشعر، أو لحسن السجع، وهذا كلامٌ يُنَزَّه القرآن الكريم عنه؛ لأنَّ كلام الله تعالى ليس ﴿**بِقَوْلِ شَاعِرٍ**﴾[الحاقة: ٤١] ﴿**وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ**﴾[الحاقة: ٤٢]، ثم نقول: إنَّ كلام الله لا يَخْضَع لعلم العروض ليُوزَن على بحور الشعر المعروفة، أو ينتهي بشكل معين كالسجعة؛ لتزين الكلام، فهو الكلام المعجز الذي ﴿**لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۖ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾[فصلت: ٤٢].

المبحث الثاني:
اختلاف النحويين والمفسرين في "لا" أصلا ومعنىً.

ويشتمل على ثلاثة مطالب، وهي على النحو الآتي:

المطلب الأول: قولهم: إن (لا) في (لا أقسم) رد لكلام يخالف المقسَم عليه، و(أقسم) كلام مستأنف[٤٤].

إذ جوَّزوا تقدير يخالف المقسم عليه غير ثابت لفظاً، وعلى هذا يوجبون الوقف على "لا"، وتكون أقسم مبتدأ بها.

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 1, Art. 19

فمنهم من ذكره رأيًا ضمن الآراء التي قيلت في صيغة (لا أُقْسِمُ)، ومنهم من تَبَنَّاه رأياً ومعنىً مُنْتَخَبا لـ(لا) في صيغة (لا أُقْسِمُ).

قال بعضهم: ((إنَّ الله **أقسم بيوم القيامة** ولم يُقْسِم بالنفس اللوَّامة))[٤٥]، فتكون(لا) الأولى نافيةً، ولكنْ لكلامٍ سابقٍ، أمَّا(لا) الثانية، فتكون نافيةً لفعل القسم الوارد بعدها.

ومنهم من قال: ((إنَّ الله **أَقْسَم بهما جميعا**))[٤٦] من غير أنْ يُفَسِّروا(لا) الواردة في ﴿**لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ**﴾[القيامة: ٢]، وإعادة ذكر (لا) مرَّة أخرى بعد ذكرها في بداية السورة؛ سَبَّب لبعض المفسِّرين إشكالاً حاولوا التخلُّص منه بقولهم: ((إنَّ (لا) في الآية الثانية هي أيضًا ردٌّ آخر وابتداءٌ لقسمٍ جديدٍ))[٤٧].

مناقشة الرأيين السابقين.

في كلامهم هذا لا نجد توضيحًا للمُقْسَمِ لأجله الخاصِّ بالآية الثانية، ولا جواب القسم، ولا رابط ذلك كلِّه بالآية الأولى، ولا الآيات التالية لها؛ لأنَّه في الأصل أمرٌ لا يمكن تحقيقه؛ لعدم التوافق مع معاني الآيات والسياق العام للسورة، ربَّما بوصفه تصورًا للمعنى وليس صيغةً مُتَبَنَّاة لمعنى الآية، ومن ثَمَّ لا يُمْكن الاعْتِماد عليه؛ لذا نجد بعض المفسرين آثر عدم الخوض في هذه القضية مختصراً المعني ومختزلاً إياه، فقال مفسراً قوله تعالى: ﴿**لَا أُقْسِمُ بِهَٰذَا الْبَلَدِ**﴾[البلد: ١]: ((لا) **ردٌّ عليهم، ﴿أُقْسِمُ بِهَٰذَا الْبَلَدِ﴾**[٤٨])).

ومن غير الجائز أن يفترض القارئ أسئلة بلا سند؛ ليكون هذا جواب للسؤال المفترض، ومع ذلك نجد **القرطبيّ** يحاول التماس معنى لنفي الكلام السابق الغير مذكور ـ أصلاً ـ بنقله كلام القشيري، إذ يقول: ((قال القشيري: قوله (لا): ردٌّ لما توهَّم الإنسان المذكور في هذه السورة، المغرور بالدنيا، أي: ليس الأمر كما يحسبه من أنَّه لن يَقْدِرَ عليه أحدٌ ثم ابْتَدَأ القسم))[٤٩].

ولا يخفى على لغوي أنَّ تقدير كون (لا) نافيةً لمعنى في آياتٍ تاليةٍ لها يضعف معنى النفي: ((لأنَّ المَنْفِيَّ ما وَلِيَ حَرْفَ النَّفْي))[٥٠]، لا أنْ يكون مُشْتَقًّا من معنى آياتٍ تاليات. ومع قدر **الفرَّاء** ومكانته نجده يتبنى هذا الرأي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿**لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ**﴾[القيامة: ٢] فيقول: ((... ولكنَّ القرآن جاء بالردِّ على الذين أنكروا البعث والجنَّة والنَّار فجاء الإقسام بالردِّ عليهم في كثيرٍ من الكلام المُبْتَدأ منه، وغير المبتدأ: كقولك في الكلام: لا والله لا أَفْعَلُ ذَاكَ، جعلوا (لا) وإنْ رأيتها مُبْتَدَأة، **ردًا لكلام قد كان مَضَى**، فلو أَلْقَيْت(لا) ممَّا يُنْوَى به الجواب لَمْ يكن بين اليمين التي تكون جوابًا، واليمين التي تُسْتَأْنف فرقٌ ألا ترى أنَّك تقول مُبْتَدِئًا: (والله إنَّ الرسولَ لحقٌّ) فإذا قلت: (لا والله إنَّ الرسولَ لحقٌّ) فكأنَّك أَكْذَبْتَ قوما أنكروه، فهذه جهة (لا) مع الإقسام، وجميع الأيْمَان في كلِّ موضعٍ ترى فيه (لا) مُبْتَدأ بها، وهو كثيرٌ في الكلام))[٥١].

مناقشة الفراء في رأيه:

أ- جعل الفرَّاء (لا) في: (لا أُقْسِمُ) نفياً وتكذيباً للذين أنكروا البعث والجنَّة والنَّار، ثم جاء القسم بعد ذلك، وكنت قد أَوْضَحْتُ آنفًا الفرق بين قولنا (لا أُقْسِمُ) و(لا وَأَبِيْك)، (لا وَرَبِّكَ)، وذلك عند مناقشة قوله تعالى: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ**﴾[النساء: ٦٥] الذي استشهد بها أصحاب القول بالزيادة[٥٢].

ب- أمَّا قوله تعالى: ﴿**لَا أُقْسِمُ**﴾؛ فنفيٌ للقسم، وما يتبع (لا) النافية فعل القسم لا المُقْسَم به، ولذا لا يجوز قياس هذا على ذاك، **وصيغة (لا أُقْسِمُ) لم تَرِدْ إلا في القرآن الكريم** ممَّا يدلُّ على أنَّها صيغةٌ خاصَّة.

ج- وهذا الذي قال به الفراء خطأ في القياس؛ لأنَّ (لا) في قولنا: (لا والله لا أَفْعَلُ ذاك) ردٌّ لكلامٍ قيل مباشرةً قبل (لا)

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss1/19

? ???????? ???????? ????????????- ???? ??? ?? Refuting the Impeachment of the Reading of Imam Ibn Kathir al-Makki (to swear by the Day of Resurrec

كأنْ يقول لنا أحدهم (أراك تقع في الفواحش)، فيقول(لا) لنفي فعله الفاحشة، ثُمَّ يُقْسِمُ مُؤَكِّدًا جوابه (والله لا أَفْعَلُ ذَاكَ)، أمَّا (لا) في صيغة (لا أُقْسِمُ)؛ فنفيٌ لفعل القسم.

وإنْ كان المعنى أنْ تكون(لا) في هذه الصيغة نفيًا لما في أذهان الكفَّار ممَّا يُخَالِفُ المُقْسَم عليه ومع هذا لا نرى جوازه لأمرين:

الأول: مشكلة فصل الفعل (أُقْسِمُ) عمَّا سبقه من مُلازِمَةٍ، وهي: (لا) النافية، فالمعنى أنَّ (لا) ردٌّ على المكذبين، ومن ثَمَّ اسْتُأْنَفَ القسم، فلابدَّ من وقفٍ بعد(لا)، وهذا ما لا نجده في رسم المصحف، فلا توجد أيَّة إشارات إلى وقفٍ لازمٍ أو جائزٍ تفيد الفصل بين(لا) و(أُقْسِمُ)[٥٣]، فبالوقف ((تُبَيَّن معاني الآيات ويؤمن الاحْتِراز عن الوقوع في المشكلات))[٥٤].

والآخر: القول: إنَّ (لا) ردٌّ لكلام الكفَّار وتكذيبهم بالبعث، يحتم علينا أنْ نُقدِّر في الكلام اسْم (لا) النافية وخبرها، فيكون: (لا صِحَّةَ لما يقولُ الكفَّار.. ثم يَسْتَأْنِف القَسَم). لذا قال **أبو حيَّان:** ((... وقيل المنفيُ المحذوف أي: فلا صحةَ لما يقول الكفَّار، ثم ابْتَدأ أُقْسِمُ، قاله سعيد بن جبير، وبعض النحاة، ولا يَجُوز؛ لأنَّ في ذلك حذف اسْم (لا) وخبرها، وليس جوابًا لسائلٍ سأل فيتحمَّل ذلك نحو قوله (لا) لمن قال: هل من رجلٍ في الدارِ))[٥٥]، ثم كيف تَتِمُّ الفائدة من القسم، وتُقَام به الحُجَّة على المنكرين للبعث والجزاء إذا كان المُقْسَمُ به والمُقْسَمُ عليه وجواب القسم واحدًا[٥٦].

وعلى هذا تكون "لا" **مبتدأ بها معناها النفي**؛ لتكون لكلِّ سورةٍ خصوصيتها ونسيجها المتكامل، مع تَجَنُّبَ إشكالات زيادة (لا) في صيغة(لا أُقْسِمُ)؛ لأنَّها واقعةٌ في بداية الكلام، ولأنَّ تصديرَها يفيد العناية بها واطِّراحها، والقول بزيادتها، يُنَاقض هذا المعنى، والله أعلم.

المطلب الثاني: قولهم: إن (لا) في (لا أقسم) معناها النهيُ عن التكذيب[٥٧]، ومناقشته.

ويكون المعنى: (فلا تُكَذِّبُوا ولا تَجْحَدُوا)، أو ما في معناها. وهذا الرأي يتوافق مع الرأي السابق من جهة، ويختلف عنه من جهة أخرى، أما جهة الموافقة فكون المعنى على تقدر محذوف سابق، أما المخالفة فهذا نهي والسابق نفي، وعلى هذا فـ(لا) ناهية، ولكنْ لكلامٍ سابقٍ، فهي: نهيٌ لما يقوله الكفَّار، ومعنى (لا) في كلا الرأيين يرجع إلى كلام متقدم. فقد ذكر الماورديُّ أن (لا) من قوله تعالى: ﴿**فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ**﴾[الواقعة: ٧٥].

((راجعٌ إلى ما تقدَّم ذكره، ومعناه: (فلا تُكَذِّبوا ولا تَجْحَدُوا ما ذكرته من نِعمة، وأظهرته من حُجَّة ثم اسْتأنف كلامه فقال: ﴿**أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ**﴾))[٥٨].

<u>مناقشة هذا الرأي.</u>

أ- من الصعب تطبيق هذا المعنى على كلِّ المواضع التي وردت فيها صيغة ﴿**لا أُقْسِمُ**﴾، والدليل على هذه الصعوبة، أنَّ هذا المعنى ورد أكثر ما يكون في تفسير قوله تعالى ـ فيما اطَّلعت عليه- ﴿**فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ**﴾[الواقعة: ٧٥] خاصة.

ب- نجد أنَّ المعنى الظاهر من الآية الكريمة، والذي يطرق السمع لأوَّل وهلة أنَّ (لا) فيها نافيةٌ، والفعل بعدها منفيٌ بها، وهو مرفوعٌ وليس منهياً مجزومًا.

ج- قولهم: إنَّ (لا) ناهيةٌ لكلامٍ تقدَّم عليها ويُقَدِّرونه، ويختلف التقدير من مفسِّرٍ لآخر، فهذا تكلُّف واضح، وذهاب للمعنى الظاهر إلى أبعد ممَّا يَرْمِي إليه، وتحميله أكثر مما يَحْتَمِل، فضلا عن كونه تغيرًا للمعنى الظاهر المتبادر للأذهان من نفيٍ للكلام إلى نهيٍ له، وهذا تحوُّل كبير في المعنى لا ينبغي أنْ يتمَّ من غير أدلَّة ظاهرة.

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 1, Art. 19

د- وإذا حاولنا تطبيق هذا المعنى على سورة البلد مثلا، فنقول في قوله تعالى: ﴿**لَا أُقْسِمُ بِهَٰذَا الْبَلَدِ * وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَٰذَا الْبَلَدِ * وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ * لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ**﴾[البلد: ١-٤]: إنَّ(لا) ناهيةٌ والمعنى (لا تُكَذِّبُوا ولا تَجْحَدُوا) ثُمَّ أَقْسَمَ تعالى بالبلد ووالدٍ وما ولد، وجوابُ القسمِ (إنَّ الإنسان خُلِق في كبد) فعلى هذا التقدير لا دلالة لمنهي عنه معلق بقسم؛ لصعوبة تطبيق معنى النهي في (لا) الواردة في صيغة (لا أُقْسِمُ) على المواضع التي وردت فيها هذه الصيغة يدلُّ على التكلُّف في المعنى، والتمحُّل في التقدير.

هـ- ثم أختم هذه النقطة وأقول: من البعيد أنْ تختلف دلالة (لا) في المواضع التي وردت فيها صيغة (لا أُقْسِمُ) فتكون في موضعٍ زائدةً، وفي موضع نافيةً لكلامٍ سابقٍ، وفي موضعٍ آخر ناهية، أو نافية للقسم مما يؤدي إلى الْتِباس المعاني، والْتِفَاف النصوص، وإلغاء لأيِّ قياسٍ، أو قاعدةٍ تجمع المواضع بصيغةٍ واحدةٍ(لا أُقْسِمُ).

المطلب الثالث: قولهم: إن أصلَ (لا أقسِمُ): (لأقسِمُ)[٥٩]، ومناقشته[٦٠].

أي: إنَّ (لا) الواردة في صيغة (لا أُقْسِمُ) هي لامٌ أُشْبِعَت فتحتها فصارت (لا)، والأصل: (لأُقْسِمُ): يعتمد هذا الرأي على **قراءة متواترة** وردت في قوله تعالى: ﴿**لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ**﴾[القيامة: ١]، هي: (لأُقْسِمُ) من غير ألف في (لا)، وما يلفت الانْتباه في هذه القراءة أنَّها وردت في آية القيامة دون سواها من الآيات التي وردت فيها الصيغة، فضلاً عن آية القيامة الأخرى: ﴿**وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ**﴾[القيامة: ٢].

قال **ابْن مجاهد**: ((قوله: ﴿**لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ * وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ**﴾[القيامة: ١-٢] قرأت على قنبل عن ابْن كثير (لأُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَة) بغير ألف بين اللام والقاف،(ولا أُقْسِمُ) الثانية بلام وألف، وكلّهم قرأ: (لا أُقْسِمُ)[٦١] (ولا أُقْسِمُ)[٦٢] جميعًا بالألف))[٦٣]. وقال **ابن الجزري**: ((ولا أقسم بيوم القيامة، فروى **قنبل** من طرقه بحذف الألف التي بعد اللام فتصير لام توكيد **واختلف عن البزي**، فروى العراقيون قاطبة من طريق أبي ربيعة عنه كذلك في الموضعين، وبذلك قرأ أبو عمرو الداني على شيخه عبد العزيز الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة، وروى ابن الحباب عن البزي إثبات الألف فيهما على أنها "لا" النافية، وكذلك روى المغاربة، والمصريون قاطبة عن البزي من طرقه، وبذلك قرأ الداني على شيخه أبي الحسن ابن غلبون وأبي الفتح فارس، وبذلك قرأ الباقون فيهما))[٦٤].

وقال **ابن مهران**: ((قرأ **ابن كثير** في رواية القواس (لأُقْسِمُ بيوم القيامة) بغير ألف، موصولة غير ممدودة على التحقيق))[٦٥]، وقد أورد **ابن جنّي** هذه القراءة في مُحْتَسَبِه عادًّا إيَّاها من الشواذِّ[٦٦]، وزاد **ابن الباذش**: ((ولا خلاف في الثاني[٦٧]، وفي الذي في البلد))[٦٨].

<u>الفرع الأول: موقف المفسِّرين من هذه القراءة.</u>

أولاً: فريق أوردها في الآراء التي قيلت في(لا) الواقعة في صيغة (لا أُقْسِمُ) من غير أن يبين رأيه فيها منهم **ابْن عطيَّة**، الذي ذكرها في سورة الواقعة والحاقَّة والمعارج والقيامة والبلد[٦٩]، كذا فعل ابْن الجوزي، إذ أوردها في سورة الواقعة والقيامة والبلد[٧٠].

فعملهم إذن، كان محض سردٍ لما يمكن أنْ يكون عليه معنى (لا أُقْسِمُ) بما يُفيد القسم.

ثانياً: فريق أورد الصيغة (لا أُقْسِمُ)، ولم يذكر الموضع الوحيد الذي حذفت فيه الألف التي بعد اللام (لأقسم)[٧١]، إذ أوردوها مثلا في قوله تعالى: ﴿**فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ**﴾[الواقعة: ٧٥][٧٢].

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss1/19

? ???????? ???????? ????????????- ???? ??? ?? Refuting the Impeachment of the Reading of Imam Ibn Kathir al-Makki (to swear by the Day of Resurrec

ثالثاً: فريق أوردها في موضعها المذكور وحسب، أي: في أوّل سورة القيامة(٧٣).

رابعاً: ثلّة من المفسِّرين أثبتوا صحة هذه القراءة(لأُقْسِمُ)، ووجهوها توجيهاً لغوياً منهم أبو حيَّان الأندلسي، فقال في تفسير آية الواقعة: ﴿**فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ**﴾[الواقعة: ٧٥] فنراه يعرض ما قيل في (لا) الواردة في الآية ثم يقول: ((والأَوْلى عندي أنَّها لامٌ أُشْبِعَت فتحتها فتولَّدت منها ألف كقوله: *أَعُوْذُ بالله مِنَ العِقْرَابِ* وهذا، وإنْ كان قليلا، فقد جاء نظيره في قوله: ﴿**فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ**﴾[إبراهيم: ٣٧] (أَفْئِيْدَةً) بياءٍ بعد الهمزة، وذلك في قراءة هشام(٧٤)، فالمعنى (فلا أُقْسِمُ) كقراءة الحسن وعيسى))(٧٥).

خامساً: بعض المفسِّرين لم يوجه هذه القراءة؛ لكونها خاجة عن إجماع قراء الأمصار.

ومنهم الإمام **الطبري**، إذ قال في تفسير قوله تعالى: ﴿**لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ**﴾[القيامة: ١] بعد أنْ عرض اخْتِلاف القُرَّاء فيها: ((والقراءة التي لا أستجيز غيرها في هذا الموضع (لا) مفصولة، (أُقْسِمُ) مُبْتدأة على ما عليه قُرَّاء الأمصار؛ لإجماع الحُجَّة من القُرَّاء عليه))(٧٦). ويمكن أن يُقال: إن السبب الرئيس لإيراد هذه القراءة عند هذا الفريق، بيان ضعفها من جهة، أو لعدم صحة القراءة بها من جهة أخرى.

سادساً: فريق من المفسِّرين لم يتعرض لذكر هذه القراءة ألبتَّة ضمن عرضه الآراء التي قيلت في صيغة(لا أُقْسِمُ)(٧٧).

<u>الفرع الثاني: التَّخْرِيْجَات النَّحْوِيَّة والدَّلالِيَّة لقِرَاءَةِ (لأُقْسِمُ).</u>

حين حذفت ألف (لا) الواقعة في صيغة (لا أُقْسِمُ)على وفق قراءة الإمام ابن كثير، أجمع النحويون، والمفسرون أن الألف المحذف من (لا) **أُلْغِيت معها معنى النفي** في قوله تعالى: (لا أُقْسِمُ) وأصبحت (لا) لامًا أُلْحِقَتْ بالفعل (أُقْسِمُ) لتصير (لأُقْسِمُ). وقد كان للمفسِّرين والنحويين في لام (لأُقْسِمُ) على هذه القراءة توجيهان: **أحدهما:** أنَّ هذه اللام هي **لام الابتداء للتوكيد**، دخلت على الفعل بتقدير مبتدأ محذوف بعدها والمعنى (لأَنَا أُقْسِم)، وقد ورد هذا الرأي عن ثلة من العلماء منهم ابْن عطيَّة، والقرطبي، والمرادي. فقال **ابْن عطيَّة:** ((وقرأ الحسن والثقفي (فلأُقْسِمُ) بغير ألف، قال أبو الفتح التقدير: (فلأَنَا أُقْسِمُ)))(٧٨)، وقال **القرطبي:** ((وقرأ الحسن، وحميد، وعيسى بن عمر (فلأُقْسِمُ) بغير ألف بعد اللام على التحقيق، وهو: فعل حال ويقدَّر مبتدأ محذوف والتقدير: (فلأَنَا أُقْسِمُ)))(٧٩)، وقال **المرادي:** ((... كما ذكرنا في (لأُقْسِمُ) يعني (لأُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ) على قراءة ابْن كثير؛ وذلك أنَّه لا يخلو من أنْ يكون لام قسم، أو لام ابتداء فلام القسم لا تدخل على المضارع، إلا مع نون التوكيد فبقي أنْ تكون لام الابتداء، ولام الابتداء لا تدخل إلا على الجملة من المبتدأ والخبر، فلابدَّ من تقدير مبتدأ وخبر))(٨٠).

<u>إشكال هذا التقدير:</u>

تقدير المبتدأ في قراءة (لأُقْسِمُ)، أنَّ لام الابتداء دخلت على المبتدأ للتوكيد، وإذا كانت اللام للتوكيد فالمعنى أنَّها تدخل على أمر وجوده في الجملة ضروري ـ وهو: المبتدأ ـ، وهذا عكس ما آلت إليه الأمور عند القول: إنَّ اللام للابتداء والتوكيد؛ لأنَّ المُؤَكَّدَ وهو: المبتدأ في الجملة محذوف فلا يستقيم معنى التوكيد؛ لإظهار العناية، وتقدير حذف المبتدأ ضعيف؛ لكونه (أي: حذف المبتدأ) مُنَافيًا للتوكيد الذي جِيء باللام لأجله(٨١). لذا قال **الآلوسي:** ((... خرَّجُوا قراءة الحسن وعيسى على أنَّ اللام لام الابتداء، والمبتدأ محذوف؛ لأنَّها لا تدخل على الفعل، والتقدير (فلأَنَا أُقْسِمُ)... وتعقّب بأنَّ المبتدأ إذا دخل عليه لام الابتداء يمتنع أو يقبح حذفه؛ لأنَّ دخولها لتأكيده، وهو: يقتضي الاعتناء به، وحذفه يدلُّ على خلافه))(٨٢).

Published by Arab Journals Platform, 2020

وقد تكلَّفوا تقدير مبتدأ محذوف؛ لأنَّ لام الابتداء لا تدخل على الفعل المضارع إلا إذا وقع خبرًا لإنَّ[٨٣] فاضْطَرُّوا إلى هذا التقدير، ويكون المعنى بعده كأنَّ الله ـ جلَّ جلاله ـ يقول: (لأَنَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ ولا أُقْسِمُ بالنَّفْسِ اللوَّامَةِ) أي: أَقْسَمَ سبحانه بالأُولى، ولم يُقْسم بالثانية[٨٤].

من المعلوم: إنَّ الغرض من القسم التوكيد[٨٥] وهذا الغرض واضح في الآية الكريمة؛ لورود فعل القسم (أُقْسِمُ)، والمُقْسَمُ به (يوم القيامة)، أما دخول لام الابْتِداء على (أُقْسِمُ)؛ لغرض التوكيد أراه لا تزيد المعنى توكيدًا.

والآخر: أنَّ هذه اللام هي **لام القسم** دخلت على فعل الحال والمعنى فلأُقْسِمُ بـ... وهذا التعليل: قائم على جعل اللام للقسم دخلت على فعل الحال (أُقْسِمُ)؛ ولذا لا تحتاج إلى إلحاق نون التوكيد بها، وقد تبنَّى هذا الرأي أبو حيَّان، بعد أنْ عرض الآراء التي قيلت في القراءة المشهورة (فلا أُقْسِمُ)، على نحو ما ذكرت آنفًا، وخَرَّج **ابْن جنِّي** هذه القراءة على ((تقدير مبتدأ محذوف أي: فلأَنَا أُقْسِمُ))[٨٦]، وتَبِعه على ذلك **الزمخشري**، وإنَّما ذهبا إلى ذلك؛ لأنّه فعل حال وفي القَسَم عليه خلاف، والذي اخْتَاره **ابْن عصفور** وغيره أنَّ فعل الحال لا يجوز أنْ يُقْسَمَ عليه فاحْتَاجوا إلى أنْ يُصَوِّروا المضارع خبرًا لمبتدأ محذوف، فتصير الجملة اسميَّة فَيُقْسَم عليها، وذهب بعض النحويين إلى جواز القسم على فعل الحال، وهذا الذي أختاره ـ أبو حيان ـ فتقول: ((والله لَيَخْرُج زَيْدٌ))[٨٧].

الفرع الثالث: مناقشة الرأيين والترجيح بينهما.

أ- **اعتراض بعضهم على هذا التوجيه، وسببه**[٨٨]: يقول **الزمخشري**: ((لا يصحّ أنْ تكون اللام لام القسم لأمرين: أحدهما: أنَّ حقها أنْ يُقْرَن بها النون المُؤَكِّدَة، والإخلال بها ضعيفٌ قبيح، والثاني: أنَّ لَأَفْعَلَنَّ في جواب القسم للاسْتِقبال، وفعل القسم يجب أنْ يكون للحال))[٨٩]، وقال **ابْن الجوزي**: ((قال الزجَّاج من قرأ (لأُقْسِمُ) فاللام لام القسم والتوكيد، وهذه القراءة بعيدة في العربية؛ لأنَّ لام القسم لا تدخل على الفعل المستقبل إلا مع النون تقول: (لأَضْرِبَنَّ زَيْدًا)، ولا يجوز (لأَضْرِبُ زَيْدًا)))[٩٠]، **وقال الرازي**: ((وطعن أبو عبيدة في هذه القراءة، وقال: لوكان المراد هذا لقال (لأُقْسِمَنَّ)؛ لأنَّ العرب لا تقول (لأَفْعَلُ كَذَا)، وإنَّمَا يقولون: (لأَفْعَلَنَّ كَذَا)،))[٩١]، وقال **ابن جنِّي** في قراءة (لأُقْسِمُ): ((إنَّ حذف النون هنا ضعيفٌ خبيث))[٩٢].

خلاصة قول المعترضين: إنَّ لام القسم إذا دخلت على الفعل المضارع فإنَّها تخلِّصه للاستقبال، ويجب حينئذٍ أنْ تلحقها النون، ويكون القسم على أمرٍ لم يَتِم بعد كقولك(والله لأَذْهَبَنَّ)؛ فاجتماع اللام والنون في الفعل المستقبل يدل وجود قسم في الكلام، وإنْ لم يرد لفظ القسم، أو المُقْسَم به كقوله تعالى: ﴿**لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ**﴾[آل عمران: ١٨٦]، والعرب لا تقول (لأَفْعَلُ كَذَا)؛ ليُفهم من كلامهم القسم، وإنَّما تقول: (لأَفْعَلَنَّ)، لذا قال **الزجَّاج**: ((اعلم أنَّ الفعل المستقبل إذا وقع في القسم موجبًا لزمته اللام في أوَّله، والنون في آخره ثقيلة أو خفيفة، ولم يكن بدٌّ منهما جميعًا، وذلك قولك: (والله لأَخْرُجَنَّ)، (وتالله لأَرْكَبَنَّ)، قال الله ﷻ: ﴿**وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ**﴾[الأنبياء: ٥٧][٩٣]، وقال **ابْن يعيش** عن لام جواب القسم: ((إذا دخلت على الفعل المضارع لزم آخر الفعل النون الخفيفة أو الثقيلة، كقولك (والله لتَضْرِبَنَّ عَمْرًا)... وإنَّما لزمته النون؛ لتخلصه للاستقبال لأنَّه يصلح لزمنين، فلو لم تخلصه للاستقبال لوقع القسم على شيءٍ غير معلوم، وقد بيَّنَّا أنَّ القسم توكيدٌ ولا يجوز أنْ نُؤَكِّد مَجْهُولًا))[٩٤].

ب- **أدلة أبي حيان؛ لرد اعتراض المعترضين ومناقشتها**[٩٥].

١. نجد أبا حيَّان يمضي في ترجيحه كون اللام في(لأُقْسِمُ) لام قسم، ويُنَاقِش الزمخشري[٩٦] في رفضه لهذا المعنى، مُعْتَمِدًا في ترجيحه على مذهب الكوفيين في جواز التوكيد بغير نون[٩٧]، وعلى كون اللام في(لا أُقْسِمُ) لامًا

? ???????? ???????? ????????????- ???? ??? ?? Refuting the Impeachment of the Reading of Imam Ibn Kathir al-Makki (to swear by the Day of Resurrec

أُشْبعت فتحتها فتولَّدت منها ألف على نظائر قليلة في العربية، على وفق ما صرَّح به في نصِّه حين قال: ((وهذا وإنْ كان قليلا فقد جاء نظيره في العربية))[٩٨].

وإذ أمعنا النظر في كلامه لوجدنا كلامه حُجَّة عليه؛ إذ لا يجوز أنْ نترك قراءة القراء التسعة المتواترة قراءتهم بفصل (لا) عن (أُقْسِمُ) إلى قراءة الإمام ابن كثير المتواتر قرأته أيضاً(لأُقْسِمُ) ونبرهن على صحتها بما هو قليلٌ في كلام العرب، هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر يعدُّ ترجيح اللام من ((لا أقسم)) أن تكون لام قسم قائماً على وجود خلاف في إلحاق نون التوكيد بفعل المستقبل وعلى أنَّ فعل الحال يُقْسَمُ عليه.

٢. أمَّا الخلاف في إلحاق نون التوكيد بفعل المستقبل فموجود، قال **ابن يعيش:** ((وذهب أبو علي إلى أنَّ النون هنا غير لازمة، وحكاه سيبويه، قال: ولحاقها أكثر، والسيرافي وجماعة من النحويين يرون أنَّ إلحاق النون يقع لازمًا للفصل الذي ذكرناه، وهو الظاهر من كلام سيبويه وذلك قوله: إنَّ اللام إنَّما لزمت اليمين كما لزمت النون اللام، وهذا نص منه))[٩٩]، وقال **الإسترآبادي:** ((ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون إلا في الضرورة، والكوفيون أجازوه بلا ضرورة))[١٠٠]. **جـ ـ مناقشة رأي أبي حيان بجواز حذف النون للفعل المضارع إذا كان جوابًا للقسم.** أوجب أكثر النحويين ملازمة النون للفعل المضارع إذا كان جوابًا للقسم إذا دخلت عليه اللام.

فالمالقي يقول: ((وإنَّما دخلت اللام في جواب القسم؛ ليتلقَّى بها مبالغة في التوكيد، إذ القسم توكيد المُقْسَمِ عليه، وكذلك إذا كان المضارع باللام والنون لزم أنْ يكوم جوابًا للقسم؛ لأنَّ النون مخلصة لذلك، وهي: لازمة لجواب القسم عند بعضهم، وبعضهم لا يعتقد ذلك لقول الشاعر[١٠١]:

تَـأَلَّى ابْـنُ أَوْسٍ حَلْفَـةً لَيَرُدُّنِـيْ إِلَـــى نِسْـــوَةٍ كَـــأَنَّهُنَّ مَفَايِـــدُ

وهذا عندي؛ لضرورة الشعر، ولم يأت في الكلام نحو: (والله لَيَقُوم زَيْدٌ)، وذلك بخلاف اللام، فإنَّها غير لازمةٍ؛ لأنَّها في الحقيقة **لام الابتداء؛** لأنَّها لا تدخل في موضع لا تصلح فيه (إنَّ) المكسورة، ولام الابتداء لا تلزم في الابتداء، فلا تلزم في الجواب، فهذا وجه.

ووجه آخر: أنَّه قد حصل التوكيد لجملة القسم فلا ضرورة إلى توكيد غيره إلا مبالغة خاصة، بخلاف النون فإنَّها لازمة؛ لأجل التخليص للقسميَّة والاستقبال))[١٠٢].

خلاصة القول:

أولاً: عدم فهم كلام الزمخشري على وجهه الصحيح السبب الرئيس لرفض الزمخشري توجيه اللام في قراءة (لأُقْسِمُ) على أنَّها لام القسم، عدم اقتران الفعل الداخلة عليه (أُقْسِمُ) بنون التوكيد، فنرى أبا حيَّان يفهم الأمر بصورة مختلفة وهو: إلحاق اللام بالفعل إذا دخلت علية نون التوكيد؛ لأنَّه يقول في ردِّه على الزمخشري((أمَّا الأمر الأوَّل ففيه خلاف، فالذي قاله قول البصريين، وأمَّا الكوفيون فيختارون ذلك ولكن يجيزون تعاقبهما فيجيزون (لأَضْرِبَنَّ زَيْدًا) و(أَضْرِبَنَّ عَمْرًا)))[١٠٣] ففي مثاله ألحق اللام بالفعل أضربنَّ في المثال الأوَّل، ولم يلحقها في الثاني، مع أنَّ النون قد اتَّصلت بالفعل في المثالين؛ فالكلام على إلحاق اللام في الفعل إذا دخلت عليه نون التوكيد، وليس إلحاق النون بالفعل إذا دخلت عليه لام القسم.

ثانياً: أنَّ لفظ القسم لا بد أن يسبق بلام جواب القسم الداخلة على فعل الحال؛ ليدلَّ على وجود قسم، لأنَّنا إذا قلنا (ليقوم ويصلي) لم نفهم منها وجود قسمٍ إنْ لم يسبقها قولنا: (والله) وهذا عكس الفعل المستقبل، إذ دخول اللام والنون يُؤْذِنا

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 1, Art. 19

بوجود قسمٍ حتَّى وإنْ لم يرد لفظ القسم، لذا وجب علينا أنْ نُقَدِّر في قراءة (لأُقْسِمُ) في قوله تعالى: (لَا أُقْسِمُ) يمينًا قبل لام القسم الداخلة على فعل الحال (أُقْسِمُ) فيكون تقدير الكلام (والله لأُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ)، ولا يخفى ما في هذا المعنى من ركاكةٍ؛ لأنَّه قسمٌ على قسمٍ، لذا نجد **الرازي** يؤكد هذا المعنى[١٠٤] بنقله قول أبي عليٍّ الفارسي إذ يقول: ((الدليل عندي أنَّ لام الابْتِداء كونها للابتداء أعمُّ من كونها للقسم، دخولها في (لَعَمْرِكَ لأَفْعَلَنَّ) ألا تراها في هذا الموضع للابتداء مجرَّدًا من معنى القسم؛ لأنَّ القسم لا يجوز تقديره هاهنا؛ لامتناع دخول القسم على القسم؛ لأنَّ القسم لا يُقْسَمُ عليه))[١٠٥]، وقال **ابن جنِّي** في لام (لَعَمْرِكَ) من قولنا (لَعَمْرُكَ لأَقُوْمَنَّ): ((فهذه اللام لام الابتداء معرَّاة من معنى الجواب؛ وذلك أنَّ قولك (لَعَمْرُكَ) قسمٌ ومحالٌ أنْ يُجاب القسم بالقسم، فلا يجوز إذن أنْ يكون التقدير: (والله لَعَمْرُكَ لأَقُوْمَنَّ)))[١٠٦].

الخاتمة.

اشتملت هذه الدراسة على جملة من النتائج، والتي يمكن إجمال أبرزها في النقاط الآتية:

١- أنزل الكتاب العزيز بلسان عربي مبين، ومع ذلك انْفِراد باسْتِعمال صيغة (لا أُقْسِمُ)، والتي لم ترد قط في لغة العرب.

٢- من أنواع القسم الصريح "لا أقسم" سواء أكانت "لا" نافية أو ناهية؛ لتأكيد أمر مهم مخبر به، ومنها القراءة التي تفرد بها الإمام ابن كثير المكي(لأقسم) بحذف الألف[١٠٧].

٣- القرآن الكريم نزل ﴿**بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ**﴾[الشعراء: ١٩٥]، والقراءات القرآنية المتواترة جزء من القرآن الكريم يقيناً، والتي منها قراءة الإمام ابن كثير المكي ((لأقسم)) بحذف ألف ((لا)).

٤- القسم الصريح الصادر من الذات الإلاهية المُقْسَمَ به ظاهر الوضوح للمخاطب لا يخفى عليه، سواء سُبِقَ بـ(لا)، أو (اللام) فقط، التي اختلف النحاة والمفسرون في معناهما.

٥- عدم الإحاطة الشاملة بلغة العرب، والتعصب الأعمى لمدرسة نحوية أدى ببعضهم للطعن في قراءة متواترة –ابن كثير المكي–.

٦- حاول البحث أن يرد على بعض المتجرئين على كتاب الله –تعالى– الواصفين إياه بالزيادة مرة، وبالنقص أخرى، إذ لا يجوز هذا في كلام البليغ إجماعاً، فكيف بكلام فاطر اللغات.

٧- اخْتِلاف طرائق المفسِّرين في عرض أقوالهم في تفسير الآيات التي ورد فيها القسم المنفي اخْتِلافًا كان له أثر سلبيّ على القارئ والمتلقِّي.

٨- الذي نؤمن به، ونعتقده اعتقاداً جازماً؛ يختلج صدورَنا فينفذ إلى قلوبنا وأفئدتنا أن القراءات المتواترة جزء من القرآن لا يجوز إنكار واحدة منها بحال من الأحوال، وقد نزلت –القراءات– بلسان عربي مبين، وأن الجراءة والافتراء عليها يفضي إلى ما لا تحمد عقباه.

الهوامش.

(١) وهو: عبد الله بن كثير بن المطلب القرشي القارئ إمام المكيين في القراءة، ولد بمكة سنة خمس وأربعين، قرأ على عبد الله ابن السائب المخزومي، وعلى مجاهد ودرباس مولى ابن عباس، وحدث عن عبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن مطعم، وعمر ابن

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss1/19

? ???????? ???????? ????????????- ???? ??? ?? Refuting the Impeachment of the Reading of Imam Ibn Kathir al-Makki (to swear by the Day of Resurrec

عبد العزيز، وتصدر للإقراء وصار إمام أهل مكة في ضبط القرآن، قرأ عليه أبو عمرو بن العلاء، وشبل بن عباد، ومعروف ابن مشكان، وإسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين، وطائفة، وحدث عنه أيوب السختياني، وابن جريج، وجرير بن حازم، والحسين بن واقد وعبد الله بن أبي نجيح، وحماد بن سلمة وقرة بن خالد، والحارث بن قدامة وخلق سواهم، وقال ابن معين: ثقة، ولم يزل عبد الله هو الإمام المجتمع عليه في القراءة بمكة حتى مات عشرين ومائة. الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت ٧٤٨هـ)، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، دار الكتب العلمية، (ط١) ١٤١٧ هـ/١٩٩٧م، ص٤٩. وشمس الدين، أبو الخير، ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، **غاية النهاية في طبقات القراء**، مكتبة ابن تيمية، برجستراسر، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ، ج١، ص٤٤٣.

(٢) إذ لم تستخدمها العرب قط في أساليبها لا نثراً، ولا شعراً.

(٣) في بداية بعض سور القرآن الكريم.

(٤) في أواسط بعض السور القرآنية.

(٥) [القيامة: ١].

(٦) ابن كثير المكي، سبقت ترجمته حاشية رقم: ١.

(٧) الكلام المتقدم قبلها.

(٨) الكلام المتقدم بعدها.

(٩) ﴿**لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ**﴾[القيامة: ١].

(١٠) بدر الدين، أبو محمد، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (ط٢)، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ص٣٠٢.

(١١) المالقي، أحمد بن عبد النور (ت ٧٠٢هـ)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، زيد ابن ثابت، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، ص٢٧٣.

(١٢) أحمد مطلوب، **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها**، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ج٣، ص٢٨.

(١٣) موفق الدين يعيش بن علي النحوي (ت ٦٤٣هـ)، **الإيضاح في شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، (د.ت)، ج٨، ص١٢٨.

(١٤) أي: ليس لها تأثيراً في الكلمة التي تأتي بعدها إعرابياً؛ لذا سماها لغواً، وكان مقصده من ذلك عدم الأثر النحوي لا المعنى.

(١٥) سيبويه، أبي بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، (ط٣)، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ج٣، ص٧٦.

(١٦) الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (ت ٨١٦هـ)، **التعريفات**، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، (د. ت)، ص١٠٨.

(١٧) الفارسي، أبو على، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ)، **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، (ط١)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ص٤٤٣.

(١٨) أقصد: الذين لم يخالطوا لساناً أعجمياً قط.

يقال: أعراب أقحاحٌ، وعربيٌّ قُحٌّ. أي: محض خالص، وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي لَمْ يَدْخُلِ الأَمصار وَلَمْ يَخْتَلِطْ بأَهلها.

يراجع: الفارابي، أبو نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، (ط٤)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ج١، ص٣٩٤. وابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، أبو الفضل، جمال الدين، محمد بن مكرم بن علي (ت ٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، (ط٣)، ١٤١٤هـ، ج٢، ص٥٥٣.

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 1, Art. 19

(١٩) ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم هريدي، مطبعة دار المأمون للتراث، مكة المكرمة (د. ت)، ج٤، ص٤٣٣.

(٢٠) المصدر السابق نفسه، والصفحة.

(٢١) الرافعي، مصطفى صادق (ت ١٩٣٧م)، **إعجاز القرآن والبلاغة النبوية**، دار الكتاب العربي، بيروت، (ط٩)، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، ص١٨٨.

(٢٢) الرافعي، **إعجاز القرآن والبلاغة النبوية**، ص٢٢٥.

(٢٣) موفق الدين، **الإيضاح في شرح المفصل**، ج٨، ص١٢٨. والحموز،عبد الفتاح أحمد، **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، مكتبة الرشد، الرياض، (ط١)، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ج٢، ص١٢٧٩.

(٢٤) الحموز، **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، ج٢، ص١٢٧٩.

(٢٥) الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل (ت ٤٧١هـ)، **أسرار البلاغة فى علم البيان**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ص١٩.

(٢٦) الشيزري، أبو المظفر، مؤيد الدولة مجد الدين أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد بن نصر بن منقذ الكناني الكلبي (ت ٥٨٤هـ)، **البديع في نقد الشعر**، تحقيق: أحمد أحمد بدوي، وحامد عبد المجيد، مراجعة: الأستاذ إبراهيم مصطفى، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإقليم الجنوبي، الإدارة العامة للثقافة، ص١٤٢.

(٢٧) الجرجاني، **التعريفات**، ص٥٣.

(٢٨) موفق الدين، **الإيضاح في شرح المفصل**، ج٢، ص٢٢٩.

(٢٩) الجرجاني، **التعريفات**، ص٧٢.

(٣٠) القيسي،أبو محمد، مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، **مشكل إعراب القرآن**، دراسة وتحقيق: حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الإعلام، بغداد، ١٩٧٥م، ج٢، ص٧٧٦.

(٣١) البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني (ت ٤٥٨هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (ط٣)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ج٢، ص٦٣.

(٣٢) فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي (ت ٦٠٦هـ) **مفاتيح الغيب، أو التفسير الكبير**، تحقيق: التزام عبد الرحمن محمد عبيدان، الجامع الأزهر بمصر، ج٣٠، ص٢١٤. والخازن، علاء الدين، علي بن محمد ابن إبراهيم البغدادي (ت ٧٢٥هـ)، **لباب التأويل في معاني التنزيل**، ضبطه وصححه: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ج٤، ص٣٦٩. **وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤١٥هـ، ج٣، ص٦٨.

(٣٣) الزركشي، أبو عبد الله، محمد بن بهادر بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ، ج٣، ص٧٤.

(٣٤) أبو محمد، عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤١هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ج٥، ص٤٠١. والطبرسي، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، ج٥، ص٣٩٣. والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج١٩، ص٩١. وموفق الدين، **الإيضاح في شرح المفصل**، ج٨، ص١٠٩، ١٣٦.

(٣٥) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت ٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، الجزء الأول تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الجزء الثاني تحقيق: محمد علي النجار، الجزء الثالث تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة:

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss1/19

? ???????? ???????? ????????????- ???? ??? ?? Refuting the Impeachment of the Reading of Imam Ibn Kathir al-Makki (to swear by the Day of Resurrec

علي النجدي ناصف، دار السرور، مصر، ج٣، ص٢٠٧.

(٣٦) النيسابوري، نظام الدين، الحسن بن محمد بن حسين القمي (ت ٨٥٠هـ)، **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤١٦هـ، ج٦، ص٣٩٨.

(٣٧) الكرباسي، محمد جعفر الشيخ إبراهيم، **إعراب القرآن**، دار ومكتبة الهلال، بيروت، (ط١)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ج٨، ص٢٧.

(٣٨) الزمخشري، **الكشاف** ج٤، ص٥٨. وابن عطية، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ج٥، ص٤٨٣. والجوزي، عبد الرحمن بن علي محمد (ت ٥٩٧هـ)، **زاد المسير في علم التفسير**، المكتب الإسلامي، بيروت، (ط٣)، ١٤٠٤هـ، ج٩، ص١٢٦. وموفق الدين، **الإيضاح في شرح المفصل**، ج٨، ص١٣٦. وأبو حيان، أثير الدين، الأندلسي، محمد بن يوسف ابن علي بن يوسف بن حيان (ت ٧٤٥هـ)، **تفسير النهر الماد من البحر المحيط**، تقديم وضبط: يوران وهديان الصناوي، دار الفكر، ج٢، ص١٠٥٦. وابن هشام، جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (ت ٧٦١هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: حسن حمد، أشرف عليه وراجعه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ص٤٨٠. والزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٤، ص٣٥٧. والبيضاوي، ناصر الدين، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (ت ٦٨٥هـ)، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، تحقيق: عبد القادر عرفان العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ج٥، ص٢٩٢. وأبو السعود، العمادي، محمد ابن محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢هـ)، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج٥، ص٤٠١. وأبو الفداء، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي (ت ١١٢٧هـ)، **روح البيان**، دار الفكر، بيروت، ج١٠، ص٢٤٣. والشوكاني، اليمني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله (ت ١٢٥٠هـ)، **فتح القدير**، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، (ط١)، ١٤١٤هـ، ج٥، ص٤٠٢.

(٣٩) الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٢، ص٣٧٥.

(٤٠) عائشة عبد الرحمن، بنت الشاطئ، **التفسير البياني للقرآن الكريم**، مكتبة الدراسات الأدبية، دار المعارف بمصر، (ط٢)، ١٩٦٦م، ج١، ص١٥٦.

(٤١) ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج٤، ص٤٣٣.

(٤٢) القرطبي، شمس الدين، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي (ت ٦٧١هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، (ط٢)، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، ج١٩، ص٩١.

(٤٣) ينظر: موفق الدين، **الإيضاح في شرح المفصل**، ج٨، ص١٣٦. وابن هشام، جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات الفيروزآبادي، (ط٦)، ١٣١٧هـ، ص٢٩٢. وقاضي القضاة، بهاء الدين، عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة: السعادة، مصر، (ط٤) عشرة، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م، ج٢، ص٢٠٦. والسامرائي، فاضل صالح، **معاني النحو**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، (ط١)، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ج٤، ص١٣٤. وعباس حسن، **النحو الوافي**، دار المعارف بمصر، (ط٥)، ج٣، ص٥٠٤.

(٤٤) هذا هو: الرأي الثاني.

(٤٥) أبو جعفر، الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي (ت ٣١٠هـ)، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ، ج٨، ج٢٩، ص١٧٣. والجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ج٨، ص٤١٥.

(٤٦) محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠هـ)، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، (ط٤)، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ج٨، ص٢٧٦.

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 1, Art. 19

وابن عطية الأندلسي المحاربي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام (ت ٥٤٢هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، (ط١)، ١٤٢٢هـ، ج٥، ص٤٠١.

(٤٧) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج١٩، ص٩٢.

(٤٨) ابن عطية، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ج٥، ص٤٨٣. وأبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ، ج٤، ص٥١٢. والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت ٩١١هـ)، **الدر المنثور**، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م ج٨، ص٥١٧.

(٤٩) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج٢٠، ص٥٩.

(٥٠) الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٢، ص٣٧٧.

(٥١) الفراء، **معاني القرآن**، ج٣، ص٢٠٧. والطبري، **جامع البيان**، ج٢٧، ص٣٠٣. والجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ج٨، ص١٥٠.

(٥٢) المبحث الأول من هذه الدراسة، ص٤.

يراجع أيضاً: الطبرسي، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، ج٥، ص٣٩٤. والجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ج٨، ص١٥٠. والخازن، **لباب التأويل في معاني التنزيل**، ج٤، ص٢٤١. وأبو السعود، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، ج٩، ص٦٤.

(٥٣) ينظر: أبو بكر، بن مجاهد البغدادي، أحمد بن موسى بن العباس التميمي (ت ٣٢٤هـ)، **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، (ط٣)، ص٦٢٤. وابن الجزري أبو الخير، محمد بن محمد الدمشقي الشهير (ت ٨٣٣هـ)، **النشر في القراءات العشر**، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٢، ص٢٨٢. والبناء الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني (ت ١١١٧هـ)، **إتحاف فضلاء البشر في قراءات القراء الأربعة عشر**، وضع حواشيه أنس مهرة، دار الكتب العلمية بيروت، (ط١)، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص٥٣١.

(٥٤) الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج١، ص٣٤٢.

(٥٥) أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ، ج١٠، ص٩١.

(٥٦) الخازن، **لباب النأويل في معاني التنزيل**، ج٤، ص٣٧٠.

(٥٧) وهو: الرأي الثالث.

(٥٨) الماوردي، أبو الحسن، علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت ٤٥٠هـ)، **النكت والعيون**، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج٥، ص٤٦٢. والجوزي، عبد الرحمن بن علي محمد (ت ٥٩٧هـ)، **زاد المسير في علم التفسير**، المكتب الإسلامي، بيروت، (ط٣)، ١٤٠٤هـ، ج٨، ص١٥٠. والخازن، **لباب النأويل في معاني التنزيل**، ج٤، ص٢٤١.

(٥٩) وهو: الرأي الرابع.

(٦٠) فحين يطَّلع الباحث على التوجيهات النحويَّة والدلاليَّة لهذه القراءة يشعر كأنه يدور في حلقةٍ مفرغةٍ؛ لأنَّ القواعد النحويَّة تُؤثِّر بشكلٍ كبيرٍ، في توجيه المعنى، ولذا نجد بعض المفسِّرين، كلَّما وجدوا ثغرةً جوَّزوا اسْتِثْناءً، أو افْترضوا افْتِراضات على قياس بعيد؛ لسدِّ هذه الثغرة؛ فتظهر من جراء ذلك ثغرات وهكذا... وفي الجانب الآخر نجد بعض المفسِّرين يرفض هذه القراءة المتواترة ولا يُجَوِّز غير قراءة الجمهور بإثبات الألف بعد لام (لا) عن الفعل (أُقْسِمُ).

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss1/19

? ???????? ???????? ????????????- ???? ??? ?? Refuting the Impeachment of the Reading of Imam Ibn Kathir al-Makki (to swear by the Day of Resurrec

(٦١) [القيامة: ١].

(٦٢) [القيامة: ٢].

(٦٣) ابن مجاهد، **كتاب السبعة في القراءات**، ص٦٢٤. وأبو عبد الله، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)،**الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، (ط٤)، ١٤٠١هـ، ص٣٥٦. وأبو زرعة، عبد الرحمن ابن زنجلة (ت حوالي ٤٠٣هـ)، **حجة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط٢)، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص٧٣٥. والداني، أبو عمرو، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر (ت ٤٤٤هـ)، **التيسير في القراءات السبع**، تحقيق: أوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، (ط٢)، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص٢١٦.

(٦٤) ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج٢، ص٢٨٢.

(٦٥) النيسابوريّ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران (ت ٣٨١هـ)، **المبسوط في القراءات العشر**، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربي، دمشق، ١٩٨١م، ص٤٥٣، وفيه: **((قرأ ابن كثير في رواية القواس{ لأقسم بيوم القيامة} بغير ألف موصولة غير ممدودة على التحقيق، وروي نحو ذلك عن الحسن قال: "أقسم بالأولى ولم يقسم بالثانية"، وقرأ الباقون {لا أقسم} بألف مقطوعة ممدودة على النفي، ولم يختلفوا في الثانية {ولا أقسم بالنفس اللوامة}))**.

(٦٦) أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ج٢، ص٣٦١.

(٦٧) يقصد الموضع الثاني من سورة القيامة **﴿وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾**[القيامة: ٢] أبو جعفر، أحمد بن علي بن خلف الأنصاري ابن الباذش (ت ٥٤٠هـ)، **الإقناع في القراءات السبع**، حققه وقدم له: عبد المجيد قطامش، مطبعة دار الفكر، دمشق، (ط١)، ١٤٠٣هـ، ج٢، ص٧٩٨. والبناء الدمياطي، **إتحاف فضلاء البشر في قراءات القراء الأربعة عشر**، ص٥٦٣.

(٦٨) أبو جعفر، أحمد بن علي بن خلف الأنصاري ابن الباذش (ت ٥٤٠هـ)، **الإقناع في القراءات السبع**، حققه وقدم له: عبد المجيد قطامش، مطبعة دار الفكر، دمشق، (ط١)، ١٤٠٣هـ، ج٢، ص٧٩٨. والبناء الدمياطي، **إتحاف فضلاء البشر في قراءات القراء الأربعة عشر**، ص٥٦٣.

(٦٩) ابن عطية، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ج٥، ص٢٥٠، ٣٦٢، ٣٧١، ٤٠١، ٤٨٣.

(٧٠) الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ج٨، ص١٥٠، ١٢٦، ٤١٥.

(٧١) [القيامة: ١].

(٧٢) أبو السعود، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، ج٨، ص١٩٩.

(٧٣) الطبري، **جامع البيان**، ج٢٩، ص١٧٢. والطبرسي، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، ج٥، ص٣٩٣. والبيضاوي، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، ج٥، ص٤١٩.

(٧٤) البناء الدمياطي، **إتحاف فضلاء البشر في قراءات القراء الأربعة عشر**، ج٢، ص١٧٠.

(٧٥) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج٨، ص٢١٣.

(٧٦) الطبري، **جامع البيان**، ج٢٩، ص١٧٢. والجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ج٨، ص٤١٥. والرازي، **مفاتيح الغيب**، ج٣٠، ص٢١٥. والشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني (ت ١٣٩٣هـ)، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ج٨، ص٣٦٩. والقِنَّوجي، أبو الطيب، محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري (ت ١٣٠٧هـ)، **فتحُ البيان في مقاصد القرآن**، عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري، المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنَّشْر، صيدا، بيروت،

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 1, Art. 19

١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ج١٤، ص٤٣٣.

(٧٧) ينظر: تفسير الواحدي، الخازن، **لباب التأويل في معاني التنزيل**، ج٤، ص٢٤١. والسيوطي، **الدر المنثور**، دار الفكر، ج٨، ص٥١٧. وسيد قطب إبراهيم حسين الشاربي (ت ١٣٨٥هـ)، **في ظلال القرآن**، دار الشروق، بيروت، القاهرة، (ط١٧)، ١٤١٢هـ، ج٦، ص٣٧٦٥.

(٧٨) ابن عطية، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ج٥، ص٢٥٠.

(٧٩) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج١٧، ص١٩٤.

(٨٠) بدر الدين، المالكي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص١٢٦.

(٨١) ينظر: **المرجع نفسه**، ص١٢٨.

(٨٢) الآلوسي، **روح المعاني**، ج١٤، ص١٥١.

(٨٣) ينظر: المالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ص٢٣٣.

(٨٤) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج١٩، ص٩٢. وابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، ج٤، ص٤٤٨.

(٨٥) ينظر: أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، **اللمع في العربية**، مطبعة: العاني بغداد، (ط١)، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ص٢٨٦. وموفق الدين، **الإيضاح في شرح المفصل**، ج٩، ص٩٠.

(٨٦) ينظر: ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ج٢، ص٣٤١.

(٨٧) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج٨، ص٢١٣.

(٨٨) أي: جعل اللام في قراءة (لأُقْسِمُ) لام القسم.

(٨٩) الزمخشري، **الكشاف** ج٤، ص٥٨. والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج١٧، ص٢٢٣.

(٩٠) الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ج٨، ص٤١٥.

(٩١) الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج٣٠، ص٢١٥. **وفتح القدير**، ج٥، ص٣٣٥.

(٩٢) ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ج٢، ص٣٤١.

(٩٣) الزجاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي (ت ٣٣٧هـ)، **اللامات**، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، (ط٢)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص٨٣. وابن عصفور علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، **المقرب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة: العاني، بغداد، ١٩٨٦م، ص٤٢٩.

(٩٤) موفق الدين، **الإيضاح في شرح المفصل**، ج٩، ص٩٧. والسيوطي، جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ج٢، ص٦١٣.

(٩٥) بجعل اللام في قراءة (لأُقْسِمُ) لام القسم.

(٩٦) الزمخشري، **الكشاف** ج٤، ص٥٨.

(٩٧) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج٨، ص٢١٣.

(٩٨) نفس المصدر والصفحة.

(٩٩) موفق الدين، **الإيضاح في شرح المفصل**، ج٩، ص٣٩.

(١٠٠) ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج٤، ص٣١١.

(١٠١) البيت في الحماسة لزيد الفوارس الضبي.

ينظر: الأصفهاني، أبو علي، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت ٤٢١ هـ)، **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط١)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ص٣٩٧.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss1/19

? ???????? ???????? ????????????- ???? ??? ?? Refuting the Impeachment of the Reading of Imam Ibn Kathir al-Makki (to swear by the Day of Resurrec

(١٠٢) المالقي، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ص٢٣٩.

(١٠٣) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج٨، ص٢١٣.

(١٠٤) ينظر الرازي، **مفاتيح الغيب**، ج٣٠، ص٢١٥.

(١٠٥) الفارسي، أبو علي، **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، ص٢٣٧.

(١٠٦) أبو الفتح، عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، (ط١)، ١٩٨٥م، ج١، ص٣٨٣.

(١٠٧) قراءة الإمام ابن كثير المكي.

Published by Arab Journals Platform, 2020